العرب
الثلاثاء 2021/10/19
السنة 44 العدد 12214

اشتباكات بيروت صراع بقاء للزعامات أكثر منها مواجهة بين أحزاب

الزعماء السياسيون مستعدون للتضحية بلبنان للحفاظ على النفوذ

الولاء للزعماء لا للوطن

أثارت الاشتباكات المسلحة التي وقعت الخميس في بيروت خوفا في نفوس اللبنانيين، ليس فقط من إمكانية عودتهم نحو مربّع العنف والحرب الأهلية، وإنما الخوف من أن الزعماء السياسيين الذين يتقاسمون البلاد منذ عقود مستعدون في أي لحظة لخوض كل السيناريوهات المتاحة في سبيل الحفاظ على نفوذهم، حتى وإن كان أحد تلك السيناريوهات إدخال البلاد في حالة من الفوضى الأمنية.

بيروت – يتولى أقوى الرجال في السياسة اللبنانية زمام المسؤولية منذ عقود، وبعضهم منذ أوائل السبعينات. ونجوا من الحرب الأهلية والاغتيالات والانتفاضات والاضطرابات الأخرى، وتمسكوا بالسلطة لعقود في منطقة مضطربة.

وتقول زينة كرم وهي صحافية في وكالة أسوشيتد برس، إنهم يخوضون الآن معركة يائسة للتشبث بالمناصب والثروات بينما يتضرّر لبنان ويتصارع مع واحد من أسوإ الانهيارات الاقتصادية في العالم منذ عقود ويحاول الوقوف عقب انفجار هز العاصمة قبل عام، مما أسفر عن مقتل أكثر من 215 شخصا.

قتال سياسي

كانت المعارك التي اندلعت لساعات في شوارع بيروت الأسبوع الماضي، أحدث دليل على استعداد أعضاء الطبقة الحاكمة في البلاد للقتال من أجل الإبقاء على الوضع السياسي بأي ثمن. فقد عملوا على توحيد الصفوف للتأكد من أن التداعيات لن تمسّهم، حيث كانوا غير راضين عن وجهة التحقيقات في انفجار الميناء في العام الماضي.

ونظمت جماعة حزب الله وحركة أمل الخميس احتجاجا للمطالبة بإقالة القاضي الذي يقود التحقيق. وساروا مسلحين إلى الأحياء ذات الأغلبية المسيحية في العاصمة اللبنانية.

واتهم حزب الله وحركة أمل، وهما حزبان شيعيان خاضا معارك ضارية ضد بعضهما البعض في الثمانينات لكنهما الآن حليفان مقربان، القوات اللبنانية وهو حزب مسيحي كان يدير ميليشيا قوية خلال الحرب الأهلية 1975–1990 بإطلاق النار أولا. ونفت القوات اللبنانية ذلك، وألقت باللوم في العنف على تحريض حزب الله لأنصاره ضد القاضي طارق البيطار، الذي يقود تحقيقات الميناء. واشتبك الطرفان لساعات، مظهرين للأمة مرة أخرى أن على اللبنانيين أن يختاروا العدالة والمساءلة أم السلم الأهلي.

وتعتبر كرم أن ما وقع كان بالنسبة إلى الكثيرين مثالا على سبب وقوع لبنان في مستنقع اليوم.

وقالت حنان رعد التي قُتلت شقيقة زوجها في صدام الخميس "إنهم يحرضون الناس على بعضهم البعض، ثم يجلسون على طاولة معا لعقد الصفقات". في حين أوضحت عائلتها الجمعة أن مريم فرحات، وهي أم لخمسة أطفال، أصيبت برصاصة قناص بينما كانت تجلس بالقرب من شرفة شقتها في الطابق الثاني.

ويبقى التحقيق في انفجار الميناء في قلب التوترات الحالية مثل ثقافة الإفلات من العقاب في لبنان، وهي ثقافة لم يلاحق فيها القضاء من هم في السلطة، على الرغم من انتشار الفساد والجرائم بينهم.

ولفت انفجار أغسطس 2020 في مرفإ بيروت الانتباه الدولي إلى تجذّر الفساد الهائل والإهمال.

وفي غضون أيام قليلة من الانفجار، أظهرت وثائق أن العديد من كبار السياسيين وقادة الأمن كانوا على علم بتخزين مئات الأطنان من نترات الأمونيوم شديدة الاشتعال بشكل عشوائي في مستودع بالميناء ولم يفعلوا شيئا حيال ذلك.

ووحد السياسيون الذين يتصادمون حول كل شيء الصفوف لتقويض التحقيق. وأطلق المتنافسون منهم، بمن فيهم رئيس الوزراء السابق سعد الحريري، وزعيم حزب الله حسن نصرالله، ورئيس مجلس النواب نبيه بري، والعديد من الشخصيات الدينية حملة لتشويه سمعة البيطار، متهمين إياه بالتحيّز.

وعندما بدأ القاضي في استدعاء المسؤولين، استخدموا الحصانة البرلمانية والتحديات القانونية المختلفة لتجنب الاضطرار إلى المثول للاستجواب.

وأصدر القاضي البالغ من العمر 46 عاما، في تحدّ منه، أوامر اعتقال، بما في ذلك ضد وزيري المالية والأشغال العامة السابقين، وكلاهما من أعضاء حركة أمل وحلفاء حزب الله المقربين.

معادلة خطيرة

ألقت اشتباكات الشوارع الخميس بظلال من الشك على مستقبل التحقيق وما إذا كان البيطار يستطيع الاستمرار فيه.

وقال المحلل السياسي يوسف دياب "نتعامل مع معادلة جديدة... إما أن يرحل طارق البيطار وإما ستدمّر البلاد. نحن أمام هذه المعادلة الجديدة والخطيرة".

ويقول مراقبون إن الأحزاب اللبنانية عملت بشكل جماعي لصد أي معارضة جادة ومحاولات إصلاح قد تضر بها. وأعاقت التدقيق في البنك المركزي، وهو مطلب رئيسي للمجتمع الدولي لاستعادة الثقة في الدولة التي ضربتها الأزمة في الشرق الأوسط، وحماية محافظ البنك رياض سلامة منذ فترة طويلة حتى في الوقت الذي يواجه فيه اتهامات بالفساد في سويسرا وفرنسا واتهامات بسوء الإدارة الجسيم في الداخل.

وأثبت نظام تقاسم السلطة الطائفي في لبنان استحالة إسقاطه. وقُمعت الاحتجاجات، ونصّب أمراء الحرب أنفسهم على أنهم حماة طائفتهم، ومنحوا أتباعهم امتيازات.

ويعني التمرّد على الوضع الراهن تفكيك شبكة المحسوبية الطائفية التي ترعاها النخبة الحاكمة والتي يستفيد منها الكثير من السكان المنقسمين. ولدى العديد من السياسيين اللبنانيين أتباع كثيرون يثقون بهم ثقة عمياء. وهم يسارعون إلى إلقاء اللوم على الفصائل الأخرى في مشكلات البلاد التي لا تعدّ ولا تحصى، ويثيرون مخاوف أنصارهم من احتمال سيطرة طائفة أخرى عليهم.

يوسف دياب

نحن أمام معادلة خطيرة تربط دمار البلاد برحيل البيطار

زينة كرم

السياسيون يخوضون معركة يائسة للتشبث بالحكم والثروات

مايكل يونغ

التصعيد المفاجئ قد يدخل لبنان في فترة أشد قتامة

واحتشد مئات الآلاف في شوارع بيروت ولبنان أواخر سنة 2019 في بعض أكبر الاحتجاجات التي شهدتها البلاد. ووحدت المظاهرات على مدى بضعة أشهر جمهورا منقسما في الكثير من الأحيان في تمرّد ضد القادة الراسخين الذين دفعوا الاقتصاد إلى حافة الإفلاس. وقوبلت الاحتجاجات بالعنف والاعتقالات والترهيب، ثم تلاشت في النهاية.

ويعتقد البعض أن انتخابات الربيع المقبل ستحدث درجة من التغيير. لكن المعارضة ليس لديها برنامج سياسي قابل للتطبيق أو مرشحون يمكنهم تحدي النخبة السياسية. وبما أن الأزمة الاقتصادية ألقت بثلاثة أرباع السكان بين براثن الفقر، فإن شراء الأصوات سيكون أرخص بكثير.

ويصبح الانزلاق إلى المزيد من العنف ممكنا مع الغضب المكبوت بين العديد من اللبنانيين وتزايد التوترات الطائفية وتمسك الطبقة السياسية بدورها مهما كان الثمن.

ويقول مايكل يونغ، كبير المحررين في مركز مالكولم إتش كير كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت، قد تكون لنجاح حزب الله وأمل في عرقلة تحقيق الميناء عواقب وخيمة. وكتب يونغ الجمعة في مدونة "ديوان"، "قد يؤدي التصعيد المفاجئ في أعمال العنف إلى تطورات جديدة في لبنان تؤدي إلى إلغاء الانتخابات، وتدخل البلاد في فترة أشد قتامة بكثير من تلك التي تمر بها اليوم".

اليسار المغربي أمام فرصة للاتحاد كمعارضة قوية

الرباط – عاشت الأحزاب اليسارية المغربية منذ قرابة العقدين من الزمن حالة من الجمود جعلت مستقبلها السياسي على المحك، وأفقدتها قاعدتها الشعبية، لكنها تبدو الآن أمام فرصة تاريخية للاتحاد بعد أن عادت جميعها إلى الاصطفاف في المعارضة، لأول مرة منذ 23 عاما.

ومنذ ستينات القرن الماضي، قادت أحزاب اليسار المعارضة لعقود، وظلت حاضرة في الحكومات المتعاقبة، منذ اعتلاء العاهل المغربي الملك محمد السادس عرش المملكة في يوليو 1999، وحتى حكومة سعدالدين العثماني المنتهية ولايتها، والمعينة في السابع عشر من مارس 2017.

واختار رئيس الحكومة عزيز أخنوش الذي كلّفه العاهل المغربي في العاشر من سبتمبر، بأن يشكّل الائتلاف الحكومي من الأحزاب التي تصدرت الانتخابات التشريعية والمحلية الأخيرة، وهي التجمع الوطني للأحرار، والأصالة والمعاصرة، والاستقلال، في حين تظلّ الأحزاب اليسارية جميعها في المعارضة.

ويرى محللون مغاربة أن أمام اليسار فرصة للوحدة أو لتعزيز التنسيق على الأقل، شرط استبعاد عوامل التفرقة والتشرذم.

ويقول عباس بوغالم أستاذ العلوم السياسية في جامعة محمد الأول في وجدة (حكومية)، إن اصطفاف أحزاب اليسار في المعارضة البرلمانية، لأول مرة منذ نهاية التسعينات، "لا يعني وجود تقارب بين الأحزاب السياسية اليسارية، لأن الموقع يفرض نوعا من التنسيق ونسج خطاب متقارب".

لكنه يشير إلى أنه "رغم التباينات الموجودة بين العائلة اليسارية، فإن هناك نفس المقولات المرجعية التي تؤطر هذه الأحزاب، وهو ما يجعلها قادرة على بلورة خطاب سياسي يعكس المرجعية الأيديولوجية".

ويتزعم حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" الأحزاب اليسارية، لكن شعبيته ومكانته السياسية تراجعت كثيرا بعد الربيع العربي.

وكان الاتحاد قد بلغ ذروة نجاحه عندما ترأس زعيمه التاريخي عبدالرحمان اليوسفي، حكومة التناوب (1998–2002) التي ضمّت كلا من الحركة الشعبية (يمين) وحزب التقدم والاشتراكية (يسار)، بالإضافة إلى حزب الاستقلال (محافظ).

وتمكن الاتحاد الاشتراكي من الفوز بالمرتبة الأولى في انتخابات 2002، غير أن الملك محمد السادس عين وزير الداخلية السابق إدريس جطو، تكنوقراط، على رأس الحكومة، فاعتبر اليوسفي حينها أن المغرب حاد "عن المنهجية الديمقراطية"، واعتزل العمل السياسي.

ولم تسمح مشاركة الأحزاب اليسارية في انتخابات 2016 باستعادة الصدارة مجددا، حيث مُني الاتحاد الاشتراكي بهزيمة قاسية وحلّ سادسا، أما حزب التقدم والاشتراكية فحلّ في المرتبة الثامنة. لكن هذه النتائج السلبية لم تمنع الحزبين من الانضمام لحكومة سعدالدين العثماني، إلى جانب التجمع الوطني للأحرار، والحركة الشعبية، والاتحاد الدستوري (يمين)، فضلا عن حزب العدالة والتنمية قائد الائتلاف الحكومي آنذاك.

ومكنت مشاركة الأحزاب اليسارية في انتخابات 8 سبتمبر الماضي، من ربح مقاعد إضافية، دون أن تسمح لها باستعادة الصدارة مجددا.

وثمة قناعة بين الأوساط السياسية المغربية بأن أي محاولة غير مدروسة للمّ شمل اليسار في المستقبل سيكون مآلها الفشل، وتعدّ تجربة فيدرالية اليسار الديمقراطي، التي لم تستطع أن تصمد دون مشكلات رغم أنها تحالف بين الحزب الاشتراكي الموحّد، وحزبي الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، والمؤتمر الوطني الاتحادي، خير دليل على ذلك.

ورغم ذلك أشار بوغالم إلى أنه "من شأن تواجد كل الأحزاب اليسارية في المعارضة، إعادة ترتيب المشهد الحزبي، إذ لدينا أحزاب متقاربة في مرجعيتها مع الأغلبية (الحكومية).. مما قد يؤدي إلى بروز قطبية منتظرة".

وتابع "من المتوقع حدوث إرهاصات أولية، لإعادة ترتيب المشهد الحزبي، في أفق أنه يكون عندنا فرز واضح للأحزاب على أساس أيديولوجي"، لكنه يستدرك "نظريا أحزاب العائلة اليسارية المفروض أنها تتقاسم نفس الأيديولوجيا، وهي الأقرب للوحدة، لكن الواقع يعطينا نتيجة عكسية".

ويوافقه الرأي عبدالرحيم العلام أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاضي عياض، الذي لا يتوقع "أن اليسار سيتوحّد فقط لأنه موجود في المعارضة، حيث إن هناك أسباب اختلاف غير قابلة لتقريب فجوة الخلاف بين اليساريين حاليا".

عباس بوغالم

على أحزاب اليسار القيام بنقد ذاتي لتجاوز التشرذم

عبدالرحيم العلام

الفروقات بين اليسار ستتضاءل ويمكن أن تؤدي إلى تنسيق

وأوضح أن "هناك تيارات يسارية تطالب بالملكية البرلمانية مثل فيدرالية اليسار والحزب الاشتراكي الموحّد، وهناك يسار آخر لا يشارك في الانتخابات".

ويرى العلام أنه "من الصعب جدا إيجاد مساحات للاتفاق والتنسيق بين أحزاب يسارية راديكالية، مع حزب الاتحاد الاشتراكي مثلا، الذي تجاوز مطلب الملكية البرلمانية، كما أنه من الصعب تصور اتحاد حزبي الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية، فقط لاصطفافهما معا في المعارضة، فهناك أسباب شخصية تستبعد ذلك أيضا، إذ أن العديد من قيادات الأحزاب السياسية لها رغبة في الاستمرار في القيادة".

وخلص إلى القول "رغم ذلك، ما يمكن استشرافه من المعارضة القادمة، هي أن الفروقات بين اليسار ستتضاءل، ويمكن أن تؤدي إلى تنسيق، لنشهد ما يشبه تحالف الكتلة الذي كان يجمع ثلاثة أحزاب، وهي الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية اليساريان، وحزب الاستقلال المحافظ".

ودعا الأكاديمي بوغالم أحزاب اليسار إلى "القيام بنقد ذاتي، ومراجعات، لتجاوز واقع التشرذم، الذي في حال استمراره سيعزز انعدام الثقة في التيارات اليسارية، وسيحدّ من توسعها وانتشارها، إن لم يحدث نوع من القطيعة مع الواقع السابق، نحو تشكيل تكتل تنتظم فيه كل الحساسيات اليسارية، وفق هوية جديدة، ربما تنسجم مع متطلبات المرحلة والواقع السياسي".

واستطرد "دون إحداث نوع من القطيعة، سيظل الأمل في الوحدة مجرد حلم وتمنّ، ما لم تكن هناك ثورة فكرية من داخل العائلة اليسارية".

وفي المجمل يعتقد بوغالم أنه "يلزم اليسار الكثير من العمل لتجاوز واقع التشرذم، باستحضار رؤية جديدة تقرأ المشهد السياسي بعمق، وتحقّق نوعا من الامتداد على مستوى الجماهير".

غياب الأحزاب اليسارية عن الحكومة اختبار لها في المعارضة